

المادة السادسة – الإستلام

تسلم الأعمال لجنة الإسلام المحددة لهذه الغاية، وتقدم تقريرها خلال مدة زمنية أقصاها ثلاثة أيامً تبدأ من تاريخ تقديم طلب الإستلام من قبل الفريق الثاني. في حال تطلب طبيعة المشروع وحجمه مدة تتجاوز الثلاثة أيام، على اللجنة تبرير أسباب ذلك خطياً ووضع اقتراحاتها بهذا الشأن خلال مهلة الثلاثة أيام، على الألا تتجاوز المهلة في جميع الأحوال ستين يوماً تبدأ من تاريخ تقديم طلب الإستلام من قبل الفريق الثاني. يجري الإستلام على مرحلتين مؤقتاً ونهائياً، وفقاً لل التالي:

الإسلام المؤقت: بعد توريد، وتفعيل التراخيص والبرمجيات المطلوبة، وبعد التأكد من مطابقتها للمواصفات والشروط المطلوبة، تقوم لجنة الإسلام المشكّلة لهذه الغاية بإصدار محضر إسلام مؤقت خاص بها.

الإسلام النهائي: بعد انتهاء فترة الضمان، تقوم اللجنة بإعداد محضر إسلام نهائياً.

المادة السابعة – الغرامات:

يتوجب على الفريق الثاني التقادم بالمهل المحددة في العقد تحت طائلة دفع الغرامات المحددة فيه. تفرض الغرامات بشكل حكمي على الفريق الثاني بمجرد مخالفته أحكام العقد دون حاجة لاثبات الضرر، باستثناء الحالة التي تتطبق عليها الظروف القاهرة. إذا عجز الفريق الثاني عن إنجاز أو تنفيذ أي جزء من الأعمال المطلوبة ضمن الوقت المحدد ولأسباب غير ناتجة عن الفريق الأول، تطبق غرامة نقدية قدرها ١% (واحد بالآلاف) من قيمة الكمية غير المسلمة والأعمال غير المنجزة، عن كل يوم تأخير عن المدة المحددة في المادة الرابعة من العقد. ويعتبر كسر النهار نهاراً كاملاً، على أن لا تتعدي هذه الغرامة نسبة ١٠% من قيمة العقد.

وفي حال تجاوزت غرامات التأخير النسبة المذكورة، يحق للفريق الأول فسخ العقد وتطبيق أحكام المادة ٣٣ من قانون الشراء العام في هذا الشأن. في جميع الأحوال يصدر ضمان حسن التنفيذ مؤقتاً إلى حين تصفية التأمين.

المادة الثامنة – الضمان:

حدّدت مدة الضمان بثلاثة أشهر تبدأ اعتباراً من تاريخ صدور محضر إسلام المؤقت الأخير، ويشمل الضمان الأعطال الناتجة عن سوء عمل التراخيص، كما وتأمين الدعم الفني والصيانة الدورية والتدخل في موقع العمل فور التبليغ عن الأعطال. كما يضمن الفريق الثاني خلال هذه الفترة حسن عمل التراخيص بصورة كاملة ومتواصلة تحت طائلة تطبيق أحكام الغرامات الواردة في المادة السابعة أعلاه.

المادة التاسعة – ضمان حسن التنفيذ:

يتقدم الفريق الثاني عند توقيع العقد بضمان حسن تنفيذ بنسبة ١٠% من قيمة العقد الإجمالية، وعليه أن يقدم هذا الضمان خلال مهلة أقصاها خمسة عشر يوماً من تاريخ نفاذ العقد. كما يمكن دفع المبلغ نقداً إلى الصندوق المركزي لهيئة أوجيرو لقاء إيصال، على أن تعاد هذه الكفالة عند انتهاء مدة الضمان وبناءً على إفادة المديرية الفنية لدى الفريق الأول بحسن الأداء.

المادة العاشرة – إستناداً إلى الأحكام الإنتقالية المنصوص عليها في المادة ٥٠ من قانون الإتصالات رقم ٤٣١/٢٠٠٢، يوافق الفريق الثاني بموجب هذا العقد موافقة مسبقة على إحلال (Novation) فريق ثالث محل الفريق الأول (أوجيرو) في هذا العقد، كلياً أو جزئياً، وذلك لصالح شركة "ليبان تلكوم" أو هيئة تنظيم قطاع الإتصالات (TRA)، بناءً على إشعار خطى من الفريق الأول. كما يتعهد الفريق الثاني بالتعاون بحسن نية لإتمام عقد الإحلال وإجراءاته فور تلقي الإشعار الخطى من الفريق الأول.

المادة الحادية عشر – القضاء الصالح

تعتبر المحاكم اللبنانية المرجع القضائي الوحيد للبت في كل خلاف يمكن أن يحصل بين الفريق الأول والفريق الثاني من جراء تنفيذ هذا العقد.

المادة الثانية عشر - إنهاء الشراء:

يحق للفريق الأول الشارية إنهاء الشراء و/أو أي من إجراءاته وفقاً لأحكام المادة ٣٣ من قانون الشراء العام.

المادة الثالثة عشر - حُرر هذا العقد على نسختين ويعمل به بعد تصديقها وإبلاغه إلى الفريق الثاني وفقاً للأصول.
العنوان في بيروت

الفريق الأول
هيئة أوجيرو

الرئيس _ المدير العام

المهندس أحمد بسام عويدات

الفريق الثاني

شركة ب.م.ب سمارت ش.م.ل /
BMB SMART SAL

المدير العام

أمين السويدي